دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الإبداع والابتكار في ظل مجتمع المعرفة(مقاربة تحليلية)

لبنى محمد فتوح السيد أحمد
مدرس مساعد- كلية التربية- جامعة عين شمس قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

تمهيد:

لا نبتعد عن الحقيقة – ونحن في عصر المعرفة وتلاحق الابتكارات والإبداعات ـ إذا قلنا إنَّ مدار التنافس في العصر الحالي بين مختلف المؤسسات والمنظمات لم يعد يقتصر على مجرَّد امتلاك المعرفة فقط، بل يكمن في تحقيق الإبداع والابتكار فيها، وهو ما ألقى على عاتق مؤسسات التعليم العالي مسؤولية جديدة تتمثَّل في تنمية الإبداع والابتكار المعرفي والتشجيع عليهما، باعتبارها المنتج الرئيس للمعرفة والقائد لها، خاصةً مع تضاعف دور المعرفة وظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة ومندرجاته.

١- مقدمة حول الموضوع والإشكالية:

شهد العصر الحالي تغيرات سريعة وتحديات كبيرة شملت جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك على أثر بروز ظاهرة العولمة والاندماجات والتحالفات الاستراتيجية بين المنظمات العملاقة، حيث ظهر ما يعرف بثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والثورة المعرفية، وقد أدى ذلك لأن يتحول الاقتصاد إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة، حيث أصبحت المعرفة تشكل أحد أهم عوامل الانتاج، ومن ثم أصبحت القدرة على الإنتاج والتنافسية تعتمد على التعليم والإبداع والابتكار، وأصبح العمل بالاقتصاد المعرفي أو الرقمي هو السائد في أعمال القطاع الخاص والحكومي وفي مؤسسات الأعمال وإدارتها المختلفة، وقد ظهر الأثر الإيجابي لذلك في زيادة رؤوس الأموال وفي تضاعف الأرباح، ولذا أدركت العديد من المنظمات أن المعرفة أصبحت تمثل نقطة التحول الأول لبقائها الحالي والمستقبلي، فضلًا عن أنها باتت تمثل العامل الرئيس في تحقيق الابتكار بغض النظر عن نوعية هذه المعرفة سواء أكانت ضمنية أم ظاهرة[١]، إذ إن وظيفة المنظمة هي تفعيل المعرفة، وجعلها تعمل وتؤثر في الوسائل والمنتجات وفي عمليات الصنع وفي تصميم العمل[٢].

ولتحقيق هذا الأثر الإيجابي في أي منظمة وجب توفير عناصر المنظومة متكاملة، ويأتي على رأسها عنصر رأس المال المعرفي الذي يتمثل الموارد البشرية المؤهلة ذات المهارات التقنية العالية، والتي يعتمد بناؤها على نشر ثقافة الإبداع والابتكار من خلال نظام تعليمي ينسجم مخرجاته مع متطلبات النمو العالمي، ومن هنا وجب إعادة صياغة منظومة التعليم العالي الحالية بما يلبي احتياجات التحول العالمي في بناء مجتمع اقتصادي معرفي متكامل يجعل التعليم أكثر إبداعا

وفعالية، وخاصة بعد أن بلغت صناعة رأس المال البشري قمة الهرم الاستثماري في العصر المعرفي [٣]، وذلك عن طريق الاهتمام به من حيث زيادة الإنفاق عليه وتبني السياسات المستندة على استراتيجيات واضحة تسعى لإيجاد مراكز للبحث والتطوير وإيجاد أنظمة وقوانين للإبداع والابتكار تشجع المبدعين، وتحمي نتاجهم، وتأخذ على عاتقها إنتاج المعرفة التي يحتاجها المجتمع المصري، من أجل إرساء دعائم التطور والتحديث وتوفير مقومات الإبداع والابتكار في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري بما يتلاءم مع مجتمع المعرفة [٤].

وفي ضوء ذلك يتبادر إلى الذهن تساؤلٌ رئيس مؤداه: هل تمتلك مؤسسات التعليم العالي الرؤية الواضحة في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتنمية الإبداع والابتكار المعرفي بها في ظل مجتمع المعرفة؟ وما المجالات التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحقق الإبداع والابتكار فيها؟

وبناء على ما سبق تدور إشكالية البحث حول تساؤل رئيس مؤداه:

هل تمتلك مؤسسات التعليم العالي الرؤية الواضحة في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتنمية الإبداع والابتكار المعرفي بها في ظل مجتمع المعرفة؟

٢- أهداف البحث:

يسعى البحث الراهن إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها:

أ- التعرف على السمات الرئيسة لمجتمع المعرفة.

ب - توضيح أهمية الإبداع والابتكار في ظل مجتمع المعرفة.

ج _ تشخيص واقع الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي.

د - إلقاء الضوء على المجالات التي يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تحقق الإبداع والابتكار فيها.

٣- تساؤلات البحث:

أ- ما السمات الرئيسة لمجتمع المعرفة؟

ب_ ما الأساليب اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي وفق مجتمع المعرفة؟

ج- ما العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والإبداع والابتكار؟

٤- منهج البحث:

في سبيل الإجابة على التساؤلات السابقة تم استخدام المنهج الوصفي لوصف وتشخيص الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة وتحديد المتطلبات الأساسية لتطوير مؤسسات التعليم العالي بما يساعدها على تنمية الإبداع والإبتكار المعرفي.

٥- مفاهيم الدراسة:

١-مؤسسات التعليم العالي Institutions of Higher education: **يشير مصطلح التعليم العالي إلى كل أنواع الدراسات التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسات جامعية أو مؤسسات تعليمية وبحثية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة**[٥].

أما مؤسسات التعليم العالي فتعرف بأنها نسق اجتماعي يشتمل على الأدوار والمعايير الاجتماعية التي تعمل على نقل المعرفة من جيل إلى جيل[٦]. **وتختلف مسميات مؤسسات التعليم العالي، فهناك الجامعة، وهناك الكلية، وهناك المعاهد، وهناك الأكاديمية، وهناك المعامل البحثية. وبالإضافة إلى ذلك فأن مؤسسات التعليم العالي كمصطلح يشير إلى جملة مركبة من ثلاث كلمات تهدف للنشاطات المعرفية الثلاث بمنظار التعليم العالي، حيث نجد أن كلا من نشاطات البحث العلمي وتوليد المعرفة ونشاطات التعليم والتدريب ونشر المعرفة تدخلان في جوهر مهمات مؤسسات التعليم العالي، حيث أن توظيف المعرفة بمعنى توظيف الأفكار الجديدة التي تقدمها نشاطات البحث العلمي، وكذلك توظيف المهارات المعرفية التي تمثل مخرجات نشاطات التعليم والتدريب مسألة تدخل ضمن مهمات تفاعل مؤسسات التعليم العالي مع مؤسسات المجتمع الأخرى القائمة على توظيف المعرفة عملياً والاستفادة من معطياتها**[٧].

٢-الإبداع Creativity: **يعرف الإبداع بأنه عملية معينة يحاول فيها الإنسان - عن طريق استخدام تفكيره وقدراته العقلية وما يحيط به من مثيرات مختلفة وأفراد مختلفين - أن ينتج إنتاجاً جديداً بالنسبه له أو بالنسبة لبيئته**[٨]، **وهو بذلك يشير إلى مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج أصيلة ومفيدة للفرد والمؤسسة والمجتمع والعالم.**

كما يعرف أيضاً بأنه مجموعة من الأفكار التي تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل أمثل للمشكلات، أو بتطوير أساليب أو أهداف أو تعميق رؤية أوسع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة في السلوكيات الإدارية في أشكال مميزة ومتطورة تعبر بأصحابها إلى الأمام[٩].

هذا، ويشير الإبداع - في أبسط صوره - إلى تحويل الأفكار الجديدة والأفكار الخيالية إلى واقع New or Original Ideas and Concepts، **وهو يضم عمليتين أساسيتين هما: التفكير** Thinking **والإنتاج** Production[١٠].

٣-الابتكار Innovation: **تداخل مصطلح الابتكار مع بعض المصطلحات الآخرى ذات العلاقة كالإبداع والاختراع والتجديد، حيث نجد أن عامه الناس وبعض الباحثين والمختصين لايفرقون بين هذه المصطلحات، حيث يستخدمونها للدلالة على نفس الشيء، ومنهم عبد الفتاح الصريفي الذي يرى أن الابتكار هو الإبداع. في حين نجد أن بعض الكتاب المتخصصين يميلون إلى التفريق بين المصطلحين، فالابتكار عندهم يتعلق باكتشاف فكرة مميزة. أما الإبداع فيتعلق بوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ على شكل عملية أو سلعة أو خدمة تقدمها المؤسسة لزبائنها**[١١].

ويرى البعض أن الابتكار هو مرحلة متقدمة وأكثر تطبيقية من الإبداع، ومنهم جيمس الذي يذهب إلى أن الابتكار هو إبداع يتحول إلى منتج حقيقي ملموس يكتسح الأسواق، فالمبدع هو شخص لديه أفكار جديدة يضعها على ورق في شكل تصميمات أو حتى أشعار وقد يكتفي

بالأحلام. أما المبتكر فهو الذي يمتلك أفكار جديدة وإبداعية، ولكنه لايكتفي بكتابتها على الورق بل يغامر في تنفيذها طبقًا لمخطط زمني دقيق. وتؤكد الإحصائيات على أنه من بين كل عشرة أفكار مبدعة تتولد داخل الشركات الأمريكية تخرج فكرة واحدة فقط إلى الوجود في شكل ابتكار يكتسح الأسواق[١٢].

ويذهب آخرون إلى تعريف الابتكار بعيداً عن مصطلح الإبداع، حيث يشير عندهم إلى الطرق أو الأساليب الجديدة المختلفة الخارجة أو البعيدة عن التقليد التي تستخدم في عمل أو تطوير الأشياء والأفكار، ومن ثمَّ فهو عملية عقلية تعبر عن التغييرات الكمية والجذرية في التفكير وفي الإنتاج أو المنتجات وفي العمليات أو طرق وأساليب الأداء وفي التنظيمات والهياكل[١٣].

ثانيًا: خطة البحث:

سعيًا للإجابة على التساؤلات وتحقيقًا للأهداف تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مجتمع المعرفة وتنامي الحاجه إلى الإبداع والابتكار.

المبحث الثاني: الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي" تشخيص للواقع".

المبحث الثالث: مجالات تحقيق الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي.

المبحث الأول: مجتمع المعرفة وتنامي الحاجة إلى الإبداع والابتكار:

يشير مجتمع المعرفة Society Knowledge بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسًا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والحياة الخاصة، وصولًا لترقية الحالة الإنسانية باطراد: أي إقامة التنمية الإنسانية[١٤].

وتأكيدًا لأهمية المعرفة أعلن عالم السياسة [فريدريدك] أن الثروة القومية تنشأ عن رأس المال الفكري ، أي: قوة أفراد أصحاب الأفكار، كما أشار عالم الاقتصاد البريطاني [ألفريد مارشال] إلى أن المعرفة تعد أقوى محرك للإنتاج ومن ثم التأكيد على أهمية رأس المال البشري[١٥]. أما [دركر] فذهب إلى " أنَّ التكنولوجيا هي محرك التغيير في العصر الحديث وأنَّ المعرفة هي وقوده، حيث تشكل المعرفة شكلا من أشكال رأس المال الفكري"[١٦].

ونتيجة لذلك فأنَّ مجتمع المعرفة يضع الإنسان كفاعل أساسي في إحداث التنمية باعتباره عين الإبداع الفكري والمعرفي والمادي، فضلًا عن أنه يمثل الغاية المرجوة من التنمية البشرية كعضو فاعل يؤثر ويتأثر ويبدع لنفسه ولغيره من خلال شبكات التبادل والتخاطب والتفاعل، حيث إن المعادلة الاقتصادية الجديدة أصبحت لا تعتمد على وفرة الموارد الطبيعية ولا على وفرة الموارد المالية، بقدر ما تعتمد أساسًا على المعرفة والكفاءات والمهارات وعلى التقدم العلمي ونشر الابتكار والاستمرار في التجديد[١٧].

محاور مجتمع المعرفة: يمكن تحديد المحاور الرئيسة لبناء مجتمع المعرفة فيما يلي[١٨]:

١ـ الاستعداد الرقمي الذي يعني إيصال خدمات الاتصالات لجميع الأطراف في جميع أنحاء النظام المؤسسي.

٢ـ الإدارة الإلكترونية، التي تهدف للعمل على تقديم الخدمات لجميع العاملين في مكان وجودهم بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

٣ـ الأعمال الإلكترونية التي تهدف إلى بناء مجتمع معرفي لا ورقي. والعمل في هذا المحور يتم على عدة مراحل تشمل البنية الأساسية، ثم البنية التشريعية، ثم البنية التنظيمية لتطبيقات الأعمال الإلكترونية، وأخيراً العمل على التوعية بأهمية هذه الأعمال داخل النظام المؤسسي.

٤ـ التعليم الإلكتروني لرفع القدرات التنافسية لقوة العمل المؤسسية باستخدام النظم الإلكترونية التفاعلية الحديثة عبر شبكات المعلومات.

٥ـ تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بهدف تعميم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمؤسسة، وجذب الشركات العالمية لتوطين المعرفة والتكنولوجيا.

أبعاد مجتمع المعرفة[١٩] : لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب الاستفادة منها، حتى لا نبقى على هامش المجتمع الدولي، ومن أهم هذه الأبعاد ما يلي:

البعد الاقتصادي: إذ تعتبر المعلومة فى مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسة والمصدر الأساسي للقيمة المضافة، وهي السبيل إلى خلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، مما يعني أن المجتمع الذى ينتج المعلومة ويستعملها فى مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو ذلك المجتمع الذى يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه.

البعد التكنولوجي: إذ إن مجتمع المعرفة يعني انتشار تكنولوجيا المعلومات وسيادتها وتطبيقها فى مختلف مجالات الحياة، وهذا يعني كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب ظروف كل مجتمع، سواء فيما يتعلق بالعتاد أم بالبرمجيات، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات أيضًا توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات، وجعلها فى متناول الجميع.

البعد الاجتماعي: إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية فى المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها فى الحياة اليومية للإنسان. والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد.

البعد الثقافي: إذ يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص، وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة فى توزيع العلم، والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة فى المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة فى الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

البعد السياسي: إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير فى اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية، أي مبنية على استعمال المعلومة. وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير فى عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة

سمات مجتمع المعرفة[٢٠] :

يسعى مجتمع المعرفة إلى تحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار عبر بنية اتصالات مؤهلة وتقانة معلوماتية عالية لتحقيق القرار الأمثل مما يمكن من المنافسة في عالم اليوم، ومن بناء مجتمع النمو والتطور والابتكار والحكم الرشيد الذي يحقق العدل الشامل والذي يقود بدوره إلى أهداف مجتمع المعرفة المتجددة والمثالية.

ويمكن تلخيص السمات الرئيسة لمجتمع المعرفة فيما يلي:

١- المعرفة هي المصدر الرئيس والمؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والسياسة العامة.

٢- التغير في مجتمع المعرفة عبارة عن ثورة جذرية مستمرة شاملة لجميع جوانب الحياة على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

٣- يعتمد مجتمع المعرفة أساسًا على العنصر البشري بالنظر إليه على أنه المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.

٤- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعرفة.

٥- لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين والتي توفر الدعم المادي لنقل المعلومات والعلوم وتوصيلها

٦- يعتمد مجتمع المعرفة على عامل المعلوماتية.

٧- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال الحديثة، حيث يمكن لأفراده أن يصلوا إلى مصادر المعلومات بسهولة ويسر.

٨- يهيئ مجتمع المعرفة الطرائق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها.

٩- اختصار بعدي الزمان والمكان بين مناطق العالم المختلفة.

١٠-يزيد من تفاوت إسهامات شعوب العالم في إنتاج المعرفة من الهوه التي تفصل بينها ، بينما يجعل الدول المتقدمة في هذا المجال في حالة سياق تكنولوجي دائم، لأن من يحقق هذا السبق سيضمن سيطرة أكبر على الاقتصاد العالمي.

متطلبات مجتمع المعرفة[٢١] :

تتطلب إقامة مجتمع المعرفة مجموعة من الأسس والأركان الأساسية التي تعطي للمعرفة قيمتها وقدرتها على التطبيق والتجديد والنماء. وثمة خمسة أركان أساسية أشار إليها تقرير التنمية الإنسانية العربية تمثل متطلبات رئيسة لتأسيس مجتمع المعرفة في العالم العربي، يمكن ايجازها فيما يلي:

١- إطلاق حريات الرأي والتعبير باعتبارها العتبات المؤدية إلى سبل إنتاج المعرفة والمفتاح لأبواب الابتكار والإبداع ولحيوية البحث العلمي والتطوير.

٢- النشر الكامل للتعليم وترقية جودة الأداء في جميع مراحله وإعطاء اهتمام خاص للنهوض بالتعليم العالي و المستمر مدى الحياة.

٣- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير في جميع النشاطات المجتمعية من خلال تشجيع البحث الأساسي وإقامة نسق عربي للابتكار.

٤ـ التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تطوير الموارد القابلة للتجدد اعتماداً على القدرات التكنولوجية والمعرفية الذاتية.

٥ـ تأسيس نموذج معرفي عربي أصيل منفتح ومستنير يعتمد على صحيح الدين مع النهوض باللغة العربية والاعتزاز بالتراث المعرفي العربي والانفتاح على الثقافات الإنسانية الآخرى من خلال حفز التعريب والترجمة وتعظيم الاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية في هذا المجال.

ومما سبق يتضح أن مجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم على المعرفة وتبني سياسات الإبداع والابتكار فيها، وهو ذلك المجتمع الذي ينظر إلى الإنسان باعتباره عامل رئيس من عوامل الإنتاج والتنمية، وذلك من منطلق كونه يمثل رأس المال المعرفي الذي أصبح يمثل مدار التنافس بين جميع المؤسسات والمنظمات.

ويرجع السبب وراء النظر لأهمية الإبداع ـ في سياق الطلبات المستمرة على المؤسسات المعاصرة وهي تواجه تحديات عالم مجتمع المعرفة ـ إلى أنه أصبح ضرورياً من أجل استمرار بقاء تلك المؤسسات، وهي تناضل من أجل التكيف والتطور للتعامل مع الأسواق والتقنيات دائمة التغير[٢٢].

ويؤكد العلماء على أن مصطلحي المعرفة Knowledge والإبداع Creativity مرتبطان ببعضهما البعض، فالابداع أو العملية الإبداعية تحتاج إلى قدر كاف ومعقول من المعرفة في الموضوع أو الفكرة التي يقع عليه التفكير، فالرسام لابد أن يعيش خلال الخبرات والتجارب التي تحرك مشاعره وأحاسيسه قبل أن يتمكن من تحويل تلك المشاعر والأحاسيس إلى لوحات رائعة، ومن ثم فبدون المعرفة لن يكون هناك مايمكن إبداعه أو الابداع فيه[٢٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه يثار الحافز للإبداع والابتكار داخل مختلف المؤسسات في ظل مجتمع المعرفة، لإدراكها بأنها إن لم تكن قادرة على الإبداع والإبتكار فأن الآخرين قادرون على ذلك وربما يهددوا وجودها. وببساطة فأن المؤسسات إن أرادت أن تتقدم وتتطور وتصبح أكثر ربحية وكفاءة واستدامة فأنها بحاجة إلى تبني ثقافة الإبداع والابتكار، فعلى حد قول عالم الاقتصاد [جوزيف شومبيتر]: إن الابتكار يقدم جزرة المكافأة الرائعة أو عصا الفقر المدقع[٢٤].

ويمكن حصر أهمية الإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية في الآتي:

١ـ تكوين المهارات العلمية ، والعناية بالنواحي التطبيقية في الجامعة، بحيث يتاح للطالب فرصة للقيام بالأعمال الفنية واليدوية ، والإسهام في الانتاج ، وإجراء التجارب في المخابر والورش.

٢ـ دراسة الأسس العلمية التي تقوم عليها الأعمال المختلفة حتى يرتفع مستوى الإنتاج.

ولهذا أصبح الاهتمام بالابتكار ضرورة حتمية لأي بلد في هذا البلد الذي يتجه نحو اقتصاد المعرفة بسرعة فائقة ويسابق الزمن لمواكبة النمو المعرفي وامتلاك التقنية وتصديرها[٢٥].

المبحث الثاني: الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي " تشخيص للواقع":

إن الحاجة إلى التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للإنسان في أي مجتمع وفي أي زمان ومكان، فالتعليم في مجمله عملية يتحول فيها الوليد البشري من مجرد كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، وبه يتميز عن الكائنات الآخرى. وإذا كان التعليم حقًا من حقوق الإنسان من الناحية القانونية، فأنه واجب على الفرد وعلى المجتمع من ناحية التنمية للبشر وبالبشر[٢٦].

ومن المعروف أنَّ النظام التعليمي في أي مجتمع يؤثر على أبنائه، فالشعوب التي تنشأ في ظل نظام تعليمي يشجع على الابتكار والإبداع من خلال نشر التفاعل الحر والقدرة على إبداء الرأي

بكل حرية تختلف بالتأكيد عن التي تنشأ في وسط نظام تعليمي متخلف يقوم على أساس التلقين دون الاهتمام بغرس ثقافة التفاعل والحوار التي تنمي في المتعلّم مهارات الابتكار والإبداع التي يتمكن بها من الإسهام في تطوير مجتمعه والمشاركة الفاعلة في مختلف قضاياه[٢٧].

وتواجه مؤسسات التعليم العالي - في ظل مجتمع المعرفة - مناخات مليئة بالمستجدات والمتغيرات، وذلك نتيجة الانفجار المعرفي والانفتاح الثقافي والتطور التكنولوجي، وهو ما أثّر في النسيج الذاتي لعمليات التعليم بكافة صورها وأشكالها، حيث زاد من الأعباء التي تحملها تلك المؤسسات من حيث مواجهة التحديات والصعوبات التي تعيق من تحقيق الإبداع والابتكار، من الملاحظ أن الجامعات في الوطن العربي تُعاني من غياب ثقافة البحث والتطوير والابتكار، وهذا مرتبط بجملة أسباب مركبة تشمل الحوكمة وضعف الاستثمار في التعليم العام وتداعي مستوى اللغة العربية والتفكير الناقد والفهم العميق لأساسيات علم المعرفة. والأهم من ذلك أنّ الجامعات في عالمنا العربي لا توفر«مناخا» للإبداع والابتكار، والذي يرتبط بعوامل متعددة، منها: تطوير الحوكمة في الجامعات، وصنع القرار، وتعزيز أساليب العمل القائمة على فرق العمل والتعلم المؤسسي، والتعاقب الوظيفي، والاستجابة للبيئة، وتطوير سياسات الإبداع والابتكار، وتقبُّل الافكار الجديدة والحوار الحضاري مع العالم[٢٨].

هذا، ويكشف تحليل وضع مؤسسات التعليم العالي عن مجموعة من العوائق التي تعوق الولوج إلى تحقيق الإبداع والابتكار، يأتي على رأسها:

١- تحدي الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية:

فمن الضروري في عصر المعرفة أن تتبنى مؤسسات التعليم العالي سياسة تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف، وذلك استجابة لجملة من التحديات التي تواجه التعليم العالي، والتي تتمثل في تطور تقنيات التي يمكن استخدامها في التعليم، والانفجار المعرفي الهائل الذي تمثَّل في دخول الإنترنت كواحد من أبرز أدوات التعليم العالية الأداء، فضلًا عن المنافسة العالمية في المجالات الاقتصادية التي أدت إلى توجيه الاستثمار في مجالات المعرفة والبحث العلمي، ولذا أصبحت مؤسسات التعليم العالي مطالبة بالعمل على تطوير المهارات البشرية، والحرص على تخريج كوادر بشرية تمتلك المهارات للتعامل مع مستجدات عصر العولمة وعصر التكلات الاقتصادية[٢٩]، حيث لم يعد كافيًا أن يعتمد التعليم الجامعي على نقل الخبرة من المعلمين إلى الأجيال القادمة، بل يحتاج الأمر إلى تغير جذري وشامل في مفهوم التعليم في ظل ثقافة مجتمع المعرفة، وخاصة وأن التعليم لم يعد مرتبط بمرحلة الجامعة فقط ولكنه تعليم مستمر يسمح بحق الاختيار وحرية الاختلاف، وأصبح هو المحرك الأساسي لمنظومة التنمية الاجتماعية الشاملة، وهو الوسيلة الفاعلة لتمكين الإنسان من الخبرات والقدرات ومن إيجاد فرص العمل المتاحه في الإنتاج كثيف المعرفة[٣٠].

٢- نقص الإمكانيات وتخلف النظم التعليمية:

فقد أشار [حارب] في كتابه "مستقبل التعليم وتعليم المستقبل" إلى أنَّ التعليم في البلاد العربية يحتاج إلى وقفة وتأمل ومراجعة، كما يحتاج إلى دعم ومساندة، فلا يمكن أن نبدأ قرنًا جديداً بما نحن عليه من واقع تعليمي، كما أشار إلى أنَّ الحياة التربوية في العالم العربي تعاني من نقص الإمكانيات، فضلًا عن عدم توفر فرص التعليم الجيد لأبنائها من خلال اكتساب المهارات ووسائل التعليم الذاتي[٣١].

وإذا تطرقنا إلى التعليم في المجتمع المصري فسنجد أنه يكرِّس قيم الخضوع والتجمد، لأنه بعيد كل البعد عن غرس قيم الاستكشاف وحرية النقد والتفكير، فضلًا عن أنه لا يعد خريجين يملكون الأدوات اللازمة للتعامل مع سوق العمل[٣٢]، فعلى الرغم من الجهود التي بُذِلت من أجل إصلاح منظومة التعليم الجامعي في السنوات السابقة، فما زال التعليم المصري يعيش تحت مظلة التعليم التقليدي الذي يتضمن تقديم المعلومات بمعرفة خبير يتمثل في شخصية المعلم واستيعاب المتعلم لمجموعة محدودة من المعرفة يتسع لها وقت الدرس، كما أن المواد معدة خصيصاً بصورة تلائم المحاضرة أو ما يسمى بالإلقاء على آذان الجميع من طلبة العلم، وفي هذا الإطار يكون المدرس خبيراً مفوهًا يقوم بالتلقين، ويجب أن يكون لديه كل الأجوبة على كل الأسئلة وبهذا فله اليد الطولى أما الطالب فهو متعلم سلبي أو وعاء يفترض فيه أنه قادر على استيعاب كل ما يلقنه له المدرس[٣٣]. هذا فضلًا عن المناهج التي تتسم بالجمود والتخلف وعدم تنمية الجوانب المبدعة لدى الطالب[٣٤].

وغني عن البيان أنَّ استخدام تلك الأساليب التربوية القائمة على التلقين والحفظ والضغط والكبت والقهر يؤدي إلى خنق المواهب وقتل روح الإبداع والابتكار لدى الطلاب، فضلًا عن العزوف عن مداومة التعليم، الأمر الذي يترتب عليه تدني مستوى الخريجين، سواء من حيث مستوى التحصيل أم من حيث مهارات التعليم الأساسية، مما يعني أننا نسلم أقدارنا لأجيال غير مهيأه للانتقال بمجتمعاتها إلى عصر المعلومات القائم على المعرفة والإبداع فيها[٣٥].

ويزداد الأمرُ خطورةً إذا وضعنا في الاعتبار أننا نتحدث عن مؤسسات التعليم العالي التي تستوعب عدداً كبيراً من فئة الشباب التي تشكِّل القوة الأعظم في ديمغرافية المجتمع المصري، والتي تقع عليها مسئولية حمل لواء المجتمع والمساهمة في تطويره في المستقبل القريب، وهو ما يوجبُ على القائمين على أمر التعليم العالي أنْ يوجهوا جلَّ اهتمامهم نحو غرس قيم الإبداع والابتكار والمشاركة الفاعلة في مختلف مؤسسات التعليم العالي حتى يتسنى تخريج أجيال قادرة على الابتكار والإبداع ومسلحة بأدوات التكنولوجيا الحديثة تتمكن من المساهمة في تقدُّم المجتمع في عصر المعرفة الذي يأتي على رأس خصائصه أنه عصرٌ يجعل من البشر المصدر الرئيس في الإنتاج وتحقيق الإبداع والابتكار، خاصةً ونحن أمام فئة الشباب التي تتسم بدقة عالية من النشاط والحيوية والديناميكية، نظراً لما تتسم به تلك المرحلة العمرية من قابلية للنمو في النواحي الجسمية والعقلية والاجتماعية والنفسية والتعليمية إلى جانب القدرة على استيعاب قيم الإبداع والابتكار إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة لتحقيق ذلك[٣٦].

٣- هشاشة منظومة التعليم العالي:

حيث يتسم التعليم العالي في البلاد العربية عامة بالهشاشة والضعف، حتى وإن وجدت فروق وتفاوتات بين الأقطار المختلفة، وذلك نتيجة لضعف نوعية المخرجات وعدم القدرة على المنافسة التي تفرضها ظاهرة العولمة [٣٧]، وبالنسبة لمصر، فأنَّ القائمة التي وضعها موقع [ويب أوميتريكس] - المَعْنِي بترتيب مستوى الجامعات والمعاهد حول العالم - تفصح عن مقدار التأخر في تلك المؤسسات التعليمية المصرية. ويرتكز هذا الترتيب على قدرة الجامعات على نشر العلم والتقدم بالمستوى الفكري والثقافي للطالب، وهو الترتيب الذي يبدو متوافقًا مع تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٥م والذي يصدر سنويًا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي حصلت مصر خلاله على على [١٣٩] من أصل [١٤٠] دولة على مستوى العالم في جودة التعليم [٣٨].

٤- ضعف نظام إدارة الإبداع في مؤسسات التعليم العالي:

ويقصد بها سلسلة الخطوات الرشيدة والمستعملة في تحديد الإبداعات والكفاءات والمواهب واستقطابها وتطويرها [٣٩]، وقد أدى عدم وضوح تلك الإدارة في مؤسسات التعليم العالي إلى مساواة المبدعين بغيرهم، وهو ما قلل فرص ظهور الإنتاج الإبداعي والابتكار المميَّز [٤٠]، فمن المعروف أن جزءاً كبيراً من تحسين مدخلات التعليم العالي يتمثل في إعطاء الأولوية لذوي المهارات والقدرات العالية، حيث يترتب على ذلك تحسين مخرجات العملية التعليمية، وذلك عن طريق تخريج كفاءات مبدعة تستطيع أن تبدع وتفيد وطنها وتسهم في تطوره [٤١].

٥- الانفصال شبه تام بين التعليم وسوق العمل:

تشكو معظم نظم التعليم العربي من انفصال ناتج التعليم الرسمي عن مطالب سوق العمل وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وحاجة القوى العاملة وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها. وبمعنى أوضح نحن نمارس التعليم وفقًا لطاقة التعليم المتاحة لدينا لا وفقًا لحاجاتنا الفعلية، وتحت ضغوط من الفلسفة الاجتماعية السائدة التي ما زالت تحتقر العمل اليدوي، وفي ظل فلسفة تربوية خاطئة تضع حواجز قاسية بين المعارف النظرية والمهارات العملية [٤٢].

٦- عدم فاعلية البحث العلمي:

يوصف البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بعدم الفاعلية، سواء داخل الجامعات أو المعاهد العلمية والبحثية وانفصاله عن المشاكل العملية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج والخدمات، حيث نجد معظم جامعاتنا تسعى إلى التركيز على مهمتها التعليمية وتغفل مهمتها الثانية التي لا تقل أهمية عن المهمة التعليمية ألا وهي البحث العلمي ومتطلباته وإنتاج المعرفة الجديدة،

فمعظم أساتذة الجامعات في الدول العربية يعزفون عن البحث العلمي وسرعان ما تضمر قدراتهم على ممارسته. أضف إلى ذلك أن معظم مبعوثينا في الخارج يتخصصون في مجالات أغلبها بعيد الصلة عن تلك التي تهم مجتمعاتهم، وخير دليل على ذلك ندرة البعثات لعلماء الكمبيوتر ومهندسيه في مجالات معالجة اللغة العربية آليًا ونظم المعلومات[٤٣]. هذا فضلًا عن عدم وجود نظم متطورة لإعداد أعضاء هيئة التدريس وتنمية قدراتهم وتمويلهم بمصادر المعلومات المتجددة من أجل تقليل فرص الاحتكاك العالمي مع نظرائهم في الجامعات والمعاهد العليا المتقدمة[٤٤].

وبذلك يتضح أن الوضع الراهن للتعليم الجامعي يكشف عن مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق الإبداع المعرفي في مؤسسات التعليم العالي، وهذا أمر غير مقبول، خاصة ونحن لسنا فقط في عصر المعلومات وإنما في عصر الكفاءة والفاعلية، حيث إن نمو الدول وتطورها خلال القرن الحادي والعشرين يعتمد بشكل كبير على القدرة التي تكتسبها الدول في مجال استخدام المعرفة ورفع مستوى الكفاءة وذلك لجعل اقتصادها أكثر إنتاجًا وأفضل قدرة على التنافس[٤٥].

المبحث الثالث: مجالات تحقيق الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم العالي:

يعيش العالم اليوم في عصر يتصف بالثورة العلمية والمعرفية التي أحدثت تغيرا كبيرا في جميع مجالات الحياة، حيث لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورًا هامًا وتفاعليا مع الإنسان، فزادت من القدرة العلمية له، وارتفع الانتاج في جميع المجالات، وأصبح الإبداع والبحث العلمي من مرتكزات العصر الذي نعيش فيه، كما أصبح التنافس بين الجامعات صفة بارزة[٤٦]، حيث ينظر للجامعة على أنها صانعة المعرفة وبيئة خصبة محتضنة للإبداع والابتكار في شتى مجالات العلوم الإنسانية، فلم تعد المعرفة هي الغاية المقصودة للجامعة، بل أصبح هدف الجامعة يتمثل في تنامي المعرفة وتوظيفها وتحقيق الابتكار فيها من أجل المساهمة في خدمة المجتمع، حيث تبدلت أدوار التعليم العالي في ظل مجتمع المعرفة إلى مجموعة من الأنشطة العريضة التي تساعد في بناء المجتمعات الديمقراطية القائمة على المعرفة والتي تشمل دعم الابتكار بتوليد المعرفة الجديدة والإسهام في تكوين رأس مال بشري، وهذا هو الدور الفاعل في تحقيق التنمية المجتمعية في مجتمع المعرفة[٤٧]. هذا فضلًا عن تغير النظرة الاجتماعية والاقتصادية للتعليم من كونه مجرد خدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها إلى النظر إليه على أنه استثمار يحقق عائدًا اقتصاديًا، لما له من دور فعال في عملية التنمية، فقد أكد مارشال Marshall على ضرورة الاهتمام بالإنفاق التعليمي بوصفه استثمارًا قوميًا، فقيمة ما ينفق على التعليم سواء من طرف الدولة أو الأفراد لا يجب أن يقاس بالعائد المباشر من هذا الاستثمار فقط، بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار العائد غير المباشر، حيث يتيح التعليم لأفراد المجتمع فرصًا أكثر وأوسع للكشف عن قدراتهم ومن ثم تنميتها[٤٨]، وذلك في ظل مناخ تنظيمي ملائم وبيئة تفاعلية تسهم في ربط المعارف والخبرات التراكمية المكتسبة ونقلها، مما يساعد على تنمية الإبداع وتطويره في مؤسسات التعليم العالي باعتبارها كيان تفاعلي مثلها مثل مختلف مؤسسات المجتمع، ومن ثم رفع قيم الإبداع لديها بوصفها الموارد الأساسية في تطوير مخرجات العملية التدريسية وفي الحصول على مشروعات تعتمد على أفكار إبداعية تحقق لكل مؤسسة ربحًا ماديًا يمكنها من تنفيذ سياساتها ويميزها عن غيرها من المؤسسات الآخرى، خاصة في ظل هذا العصر الذي تتسارع فيه الجامعات والكليات وتتنافس من أجل تحقيق مزايا تنافسية منبثقة

من أفكار إبداعية من أجل الحصول على الجودة والاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم العالي، فقد تغيرت طبيعة الاقتصاد ليصبح اقتصاداً معرفياً، فصناعة المعرفة والإبداع تستهدف إثراء عقل الإنسان وتطويره، وزيادة كفاءته في العمل، وهو الأمر الذي جعل رأس مال مؤسسات التعليم العالي يتمثل فيما يتوافر لديها من ابتكار معرفي يمكن أن يملكها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي فأن جودة هذه المؤسسات باتت تتحدد بمدى قدرتها على تحقيق الإبداع في المعرفة واستخدامه بفاعلية، وخاصة بعدما أصبح مدار التنافسية بين تلك المؤسسات يعتمد بشكل رئيس على الموجودات الفكرية التي تعزز من تحقيق قيم الإبداع المستمر[٤٩].

ومن هنا أصبح لزاماً على المؤسسات التعليمية ـ مع تزايد أهمية المعرفة وتزايد أهمية تحقيق الإبداع من أجل التميز وحجز مكان متقدم في جدول المنافسة ـ أن تنظر في إمكاناتها المعرفية من أجل تحقيق الإبداع والابتكار المعرفي، وذلك في المجالات الآتية:

أولا: الإبداع في صياغة الرؤية والرسالة في ظل العولمة والمعلوماتية:

يتضمن الإبداع المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي تقاطع المشروع الوطني للتنمية مع رسالة الجامعة ورؤيتها، بحيث تسهم في توطين المعرفة وتعزيز الصناعات ودعم القطاع العام، وتطوير الابتكار الذي يقدم قيمة مضافة، بحيث يتم تخريج طلبة لهم ولاء للجامعة وللأمة ولمشروع النهضة والتنمية الشاملة، ولذا فأن صياغة رؤية ورسالة مؤسسات التعليم العالي يحتاج إلى عناصر مبتكرة ومبدعة تسهم في بناء المشروع الوطني للتنمية وتحقيق الإبداع والابتكار[٥٠].

كما يجب العمل في إطار السعي نحو تنفيذ استراتيجيات الرؤية والرسالة المُصَاغَتَيْن، وذلك عن طريق زيادة وعي وثقافة العاملين بالجامعة على كل المستويات والفئات بأهمية المعرفة ودورها في تحديد الموقع التنافسي للجامعات في الوقت الحاضر والمستقبل وتأسيس ثقافة المعرفة بما يتضمنه من قيم تؤكد على روح الفريق والثقافة والتعاون والإبداع والابتكار والأفكار الخلاقة[٥١].

ثانيا: الإبداع في تطوير المناهج وطرق التدريس التفاعلية:

فقد أسهمت التقنيات الحديثة في مجتمع المعرفة في توفير مصادر معرفية هائلة ومفتوحة للجميع Open Source يتعيَّن على مؤسسات التعليم العالي الإفادة منها، ولذا يجب العمل على تأهيل المعلم الجامعي بكل المراحل الجامعية لاستخدام تلك التقنيات الحديثة، وهو أمر أصبح يمثل ضرورة لتعزيز التفكير الناقد وغرس ثقافة البحث ومهارات التواصل، وذلك من خلال تطبيق تقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم، لما لها من فوائد كبيرة في التعليم على مستوى الطالب والمعلم والإدارة التعليمية. ويرتبط ذلك بضرورة التوسع في نشر التعليم عن بعدDistance-Learning، لما له من فوائد كبيرة في التعليم المستمر مدى الحياة، فضلًا عن أنه

يمثل أحد أدوات مواصلة المعرفة المتعمقة بما يعني الاستغلال الناجح لهذا النوع من التعليم خاصة استخدام تقنيات التفاعل الإلكتروني، على أن يكون ذلك بالتكامل مع منظومة التعليم التقليدية، بما يؤدي إلى بناء منظومة متكاملة ومتناغمة داخلياً [٥٢]

كما يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تنوع في برامجها وأساليبها لتهيئة الطلاب لمواكبة التغيرات المستمرة في متطلبات الوظيفة، وأن تعدهم لسوق العمل باكتساب العديد من المهارات ومنها: القدرة على التفكير الناقد والابتكاري، وتقبل المسئولية، للإسهام في إحداث تغيير ملموس نحو مستقبل أفضل، والتحلي بدرجة من المرونة والالتزام والاهتمام بالتعليم المستمر [٥٣]

ثالثا: الإبداع في البحث العلمي:

حيث يعد البحث العلمي أحد المهام الرئيسة التي تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي بوصفها مؤسسات تسعى إلى تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها. هذا فضلًا عن أنَّ وظائف تلك المؤسسات لن تتحقق بفعالية دون الاهتمام بالبحث العلمي وتطويره، باعتباره القائم على إنتاج المعرفة وتطويرها وعلى حل مشكلات المجتمع وقضاياه لخدمة أهداف التنمية بمتغيراتها المختلفة، ولذا فهو يحتل مكانة هامة في مجتمع المعرفة، ويحتل مكانة بارزة في النهضة العلمية وتطورها من خلال مساهمة الباحثين بأضافاتهم المبتكرة التي تسهم في تلبية طموحات وتطلعات الأمم التي يقاس تقدمها بمقدار تقدمها العلمي والتكنولوجي وبمقدار تنفيذ المشروعات البحثية وبراعات الاختراع في مختلف النواحي والمجالات [٥٤].

وتأسيساً على ذلك فأنه يجب على الجامعة تطوير البحث العلمي وفقًا لمنظور مفهوم مجتمع المعرفة وسياسات الإبداع والابتكار، وذلك من خلال:

- تشجيع الإنتاج البحثي الأصيل والمتخصص لأعضاء الهيئة التدريسية والعمل على تنميته وزيادته.
- نشر ثقافة البحث العلمي لدى الطلاب منذ السنوات الأولى لهم في الجامعة.
- توجيه البحث العلمي نحو تحقيق التنمية [٥٥].

وفي ضوء ذلك يتعين على مؤسسات التعليم العالي - في ظل مجتمع المعرفة - أن تعمل على تطوير نظام التعليم العالي، ليكون مواكبًا للصحوة التكنولوجية الهائلة، مع الاهتمام بتنمية الرغبة في الحصول على المعلومات من كل الوسائل المتاحة، وفي البحث العلمي وترسيخ خطواته العلمية [٥٦]، مع توجيه نحو التطبيق المرتبط بالصناعات وحاجات المجتمع، فهناك فرص لتوظيف نتائج البحوث التطبيقية في مجال الصناعات المختلفة، كالصناعات التحويلية وصناعات التغذية، وتحلية المياه، وإنتاج الطاقة المتجددة وغيرها. [٥٧]

رابعًا: الابتكار في تطوير الشراكات البحثية:

إن الأبحاث المشتركة يمكن تعزيزها عبر الشراكات وفرق البحث المشتركة والتحالفات العلمية، خاصة في ظل استثمار مميز في مراكز البحث العلمي الموجودة في الدول العربية بوجه عام وفي مصر بوجه خاص [٥٨]، وذلك من خلال العلاقات بين الجامعة ومنظمات الأعمال وإجراء عقود

شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال، فضلًا عن منح الجامعات للشراكات الصناعية التراخيص باستغلال حقوق الملكية وبراءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة [٥٩].

خامسًا: الإبداع في تعزيز مبادرات خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة:

إن المجتمع العربي بوجه عام – والمصري بوجه خاص - لديه ثقافة غنية في التراحم والخدمة العامة، وهذا يساعدعلى تحفيز الابتكار الاجتماعي Social Innovation للتصدي لقضايا الفقر والبطالة والصحة والتعليم واللاجئين والعمل الانساني [٦٠]. حيث تعد خدمة المجتمع أحد أهم الأدوار التي تقوم بها الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة، وذلك من منطلق أنها تعمل باستمرار على تطبيق المعرفة وتوظيفها لخدمة المجتمع وتطويره، وهو ما يتطلب خروج الجامعة من دورها التقليدي المتمثل في العمل داخل أسوارها إلى المجتمع الخارجي لتتفاعل معه، وهو ما يرتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد المتمثلة في التعلم والإنتاج والتقنيات والمعرفة بمصادرها المتعددة. وتتنوع مجالات خدمة المجتمع، فقد تشمل خدمة أعضاء هيئة التدريس للمجتمع المحيط بالجامعة، كالقيام بالأبحاث المشتركة، أو المشاركة في الندوات والأنشطة المجتمعية، أو تقديم الخدمة للمجتمع الكبير، كالقيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع، وتقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة، وتأهيل القيادات المجتمعية [٦١].

ومن هنا فأن التعليم العالي يمثل محورًا أساسيًا في البناء التعليمي للمجتمع، إذ عن طريقه تنفذ أكثر المشروعات التنموية، وأصبح المجتمع وحاجاته ومشكلاته رافدًا أساسيًا من روافد العملية التعليمية في الجامعة، حيث أصبح ارتباط رسالة المؤسسة وأهدافها بخدمة المجتمع المحيط بها وقدرتها على حل مشكلاته وقضاياه شرطًا أساسيًا لنجاح أي جامعة وحيازتها لثقة أفراد المجتمع ومؤسساته [٦٢].

سادسًا: الإبداع في مجال الأنشطة الطلابية:

إن النشاط الطلابي في مؤسسات التعليم العالي يعتبر جزءًا لا يتجزأ من العملية التعليمية، لما له من دور في ترسيخ قيم التعليم الذاتي وتنمية شخصية الطالب وثقل مواهبه وإشباع حاجاته النفسية وإضفاء سمة القيادة عليه بحيث يكون قادرًا على التصرف في المواقف المختلفة وقادرًا على التفكير السليم [٦٣]، لأن هذا النشاط يحتوي على عنصري التجريب والمغامرة اللذين يعتبران وسيلة للوصول إلى الإبداع، فربما لا يكتشف الطالب بأن لديه موهبه قد تساعده يومًا في حياته، و حتى وإن اجتهد وحصل على تقدير ممتاز، فأن هذا لايشفع له بأن يكون إنسانًا ناجحًا ومبدعًا في عمله وأن يكون ذا شخصية قيادية، وربما في الحياة المهنية يتفوق عليه زميل كان ذا

تقدير أقل ولكنه ممارس للأنشطة، ولهذا فأن البحوث على مجموعة من العينات المعاصرة تشير إلى أن التفوق الدراسي لا ينبئ بالنجاح المهني [٦٤].

وهكذا يتضح مما سبق أنه على مؤسسات التعليم العالي أن تعمل على تحقيق الجودة الفعلية التي تشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته، مثل المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي، وذلك من أجل خلق ظروف مواتية للإبداع والابتكار تضمن تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تمكن الطالب من بلوغ المستوى الذي نسعى لبلوغه، في ظل مجتمع المعرفة [٦٥]، وهو الأمر الذي يجعل التعليم واحداً من العوامل التي لها مسئولية مباشرة في تحقيق الإبداع والابتكار، وذلك باعتباره عملية تهدف إلى تطوير معارف الأفراد وخبراتهم فضلًا عن تجديدها، إذ إنَّ غايته لا تتوقف عند تلقين المعلومات والمعارف والمفاهيم النظرية، بل ينبغي أن يقدم للأفراد نموذجًا متكاملًا للحياة [٦٦] يمكنهم من إعمال العقل من أجل إحداث التغيير نحو الأفضل، وهو ما عبَّر عنه الفيلسوف [مراد وهبه] بـ " تسريع الفكر"، أي تدريب الطلاب على إيجاز الفكرة في عبارة أو اثنين دون الإطناب فيها، بالإضافة إلى تدريبهم على عملية التأليف والإبداع [٦٧].

ثالثا: خاتمة البحث:

حاول البحث أن يناقش موضوع "دور مؤسسات التعليم العالي في تنمية الإبداع والابتكار في ظل مجتمع المعرفة" وذلك في محاولة للإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: هل تمتلك مؤسسات التعليم العالي حاليًا مقومات تحقيق الإبداع والابتكار؟ وما المجالات التي يمكن لها أن تنمي الإبداع والابتكار فيها. وقد خرج البحث ـ في النهاية ـ بعدد من النتائج جاءت على النحو التالي وهي:

١ـ يوصف المجتمع الحالي بأنه مجتمع المعرفة، وذلك على أثر بروز ظاهرة العولمة و تلاحق الإبداعات والابتكارات في مختلف المؤسسات والمنظمات، حيث ظهر ما يعرف بثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات والثورة المعرفية.

٢ـ يأتي على رأس سمات مجتمع المعرفة أن المعرفة أصبحت المصدر الرئيس في حياة الأفراد والمجتمعات وهو ما جعل العنصر البشري يمثل أهم عوامل الإنتاج بأعتباره المصدر الرئيس القادر على الإبداع والابتكار.

٣ـ ضعف قدرة مؤسسات التعليم العالي حاليًا على توفير متطلبات تحقيق الإبداع والابتكار وتنميتهما: وذلك يرجع إلى اعتمادها على نظم تعليمية تتسم مناهجها بالجمود والتخلف وغرس ثقافة الحفظ والتلقين، بحيث لا تسمح بالتعليم الإستكشافي الذي يركز على تنمية مهارات التعلم المستمر والإبداع والابتكار. هذا فضلًا عن حصر البحث العلمي داخل نطاق أسوار الجامعات وعدم التوسع في ربطه بالمجتمع وقضاياه ومشاكله.

٤ـ وجود العديد من المجالات التي تستطيع مؤسسات التعليم العالي تحقيق الإبداع والابتكار وتنميتهما فيها شريطة أن تتوفر القيادة الواعية التي تسعى إلى العمل على تحسين الوضع الحالي وتحقيق الإبداع والابتكار. ومن هذه المجالات: المناهج الدراسية وطرق التدريس، والبحث

العلمي الموجه نحو التطبيق، والشركات البحثية المتصله بالمجتمع والعالم الخارجي، والأنشطة الطلابية.

واستناداً إلى تلك الاستنتاجات السابقة تم وضع التوصيات الآتية:

١- ضرورة تطوير النظم التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وفق مقتضيات مجتمع المعرفة.

٢- دعم البحث العلمي وتوفير البنية البحثية الداعمة له وتوجيه نحو التطبيق عن طريق ربطه بقضايا المجتمع ومشاكله.

٣- تزويد مؤسسات التعليم العالي بالتجهيزات اللازمة لممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية المختلفة باعتبارها شريك مع عملية التدريس في تحقيق الإبداع والابتكار وغرس ثقافتهما في نفوس الطلاب.

٤- التقليل من الضغوط التي تصاحب العملية التعليمية وذلك عن طريق التركيز على مهارات التعليم والإبداع، فضلًا عن توجيه الاختبارات الجامعية نحو قياس المهارات وعدم الاقتصار على قياس مهارة التذكر والحفظ.

٥- ضرورة إنشاء مراكز لإدارة المعرفة في مختلف مؤسسات التعليم العالي، لأهميتها في تنمية السلوك الإبداعي فضلًا عن إنشاء مراكز تعمل على استقطاب الطلاب ذوي المهارات والقدرات العالية من أجل دعمهم وتنمية مهاراتهم وإعدادهم ليكونوا شخصيات قيادية داخل المجتمع.

رابعًا: المراجع:

١. أحمد حسن صالح: التحديات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج٣٥، ع ٢، ٢٠١٥م.

٢. أشرف السعيد أحمد محمد: أدوار رؤساء الأقسام الأكاديمية لتطبيق إدارة المعرفة بالجامعات المصرية ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي التاسع: التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة- الإتاحة- التعليم مدى الحياة، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مج ٢، ٢٠١٠م.

٣. بيتر دركر: فن الإدارة، تعريب عبد الهادي الميداني، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م.

٤. جون إي فلاهرتوني: بيتر داركر مطور الفكر الإداري، ترجمة: مروان أبو حبيب، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤م.

٥. جيمس أم هيجنز: تجدد أو تبدد، مقارنة بين أسرار الابتكار في الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، مجلة إدارة الابتكار، السنة الرابعة، العدد ٢١، نوفمبر ١٩٩٦م.

٦. حسام الدين حسن عطية: تصور مقترح لتطور جودة برامج البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في ضوء مقومات مجتمع المعرفة والاتجاهات الحديثة المعاصرة، بحث في المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠١٢م.

٧. حميدي زقاي: نموذج معوقات الابتكار في قطاع التعليم العالي من منظور طلاب الماستر، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعيدة، باستخدام أسلوب التحليل المشترك، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة ٢، العدد ١٤، جوان ٢٠١٦م.

٨. خالدة هناء سيدهم: دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة، دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية بين استراتيجيات النجاح ورؤية مستقبلية للتكامل، ٢٠١٣م.

٩. خالد حسن علي الحريري: العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص دورها في تحقيق التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، اليمن، ٢٠١٠م.

١٠. خالد بن سعد بن محمد السليمي: نموذج مقترح لنظام التعليم العالي الاهلي في ضوء تجربة بعض الدول العربية، مطبوعات جامعة أم القرى، الأردن، ٢٠١٠م.

١١. خلود قاسم: التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي، خلود قاسم: التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي، مقال في جريدة الإدارة اليوم، ابريل ٢٠١٧م.

١٢. دين كيث سايمنتن: العبقرية والإبداع والقيادة، ترجمة شاكر عبد الحميد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد١٧٦، ١٩٩٣م.

١٣. سعيد عبد الله حارب: مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠١م.

١٤. سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي: إدارة الإبداع والإبتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م.

١٥. سهير صفوت: حوار عن كيف يمكن الارتقاء بجودة التعليم الجامعي! ، مقال في جريدة الإدارة اليوم، عدد ابريل ٢٠١٧م.

١٦. سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، الناشر مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية المملكة العربية السعودية و المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ٢٠١٧م .

١٧. عبود نجم : الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.

١٨. علي ليلة: الشباب العربي تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م.

١٩. مارك دودجسون وديفيد جان: الابتكار ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م.

٢٠. محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية.

٢١. نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، ٢٠١٢م.

٢٢. محمد سيد أبو السعود: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس٢٠٠٩م.

٢٣. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.

٢٤. محمد كيال وميسون دشاش:المنهج التشاركي في إصلاح المناهج الأكاديمية- دراسة حالة على كلية طب الأسنان جامعة دمشق- سوريا، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي الموسوم بـ" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات والمسؤوليات الاجتماعية"، القاهرة، يونيو ٢٠٠٩م.

٢٥. مراد وهبة: رؤية فيلسوف لمصر ما بعد الثورة، ضمن أعمال مؤتمر " ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر" المنعقد في معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة في الفترة (١٣-١٤ يوليو ٢٠١٣م).

٢٦. نادر أبو شيخة: إدارة الموارد البشرية – إطار نظري وحالات عملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٦٧.

٢٧. نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، إبريل ١٩٩٤م.

٢٨. نشأت إدوار أديب: الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري _ دراسة للروافد الرئيسة لتشكيل الثقافة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م.

٢٩. نعيمة محمد أحمد: ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٦م.

٣٠. نوال نصر: العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل في مصر، بحث مقدم في المؤتمر القومي السنوي التاسع

العربي الأول: التعليم الجامعي العربي عن بعد- رؤية مستقبلية، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، ٢٠٠٢م.

٣١. نيفين حسين محمد: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول، دراسة حالة دولة الامارات، ىادارة التخطيط ودعم القرار ، اغسطس ٢٠١٦م.

٣٢. ياسر الصاوي: إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1-Terry Meyer :Talent Management, Disclaimer, Arab British Academy For Higher education, 2005.

2- M. Zairi, M. ALAZMI: Knowledge management: A Proposed Taxonomy, international Journal of applied quality management, volume 2, Issue 2, special edition.□

3- Peter F.Drucker, knowledge- Worker productivity: The Biggest Challenge, California management review, vol,41, No.2.

4- UNESCO, world conference on higher education, Higher education in the Twenty- First Century: Vision and action 9 October 1998.

التقارير

١- مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية، قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م.

٢- تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة فهد راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة دبي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٩م.

٣- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية.

٤- نحو مجتمع المعرفة سلسة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي، الاصدار الأول مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٥ه.

٥- لمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي، تونس، ٢٠٠٥م، ص٨.

٦- مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، وزارة التعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية للإصلاح، ٢٠١٥م.

المواقع الإلكترونية:

١- عوده راشد الجيوشي: الابتكار في التعليم العالي: التحدي والاستجابة، مقال منشور في جريدة الأيام الإلكترونية، العدد ١٠١٣٨، بتاريخ ١٠يناير ٢٠١٧م، وهو متاح على الرابط التالي:

http://www.alayam.com/Article/alayam-article/405099/الابتكار-في-التعليم-العالي-التحدي-والاستجابة.html.

٢-مقال منشور في جريدة المصري اليوم الإلكترونية تحت عنوان "أرقام صادمة تتوافق مع مركز مصر الـ ١٣٩ في جودة التعليم حول العالم"، وهو متاح على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: http://lite.almasryalyoum.com/extra/104694/

---

(1) Peter F.Drucker, knowledge- Worker productivity: The Biggest Challenge, California management review, vol.41, No.2, p 90-91.

[٢] بيتر دركر: فن الإدارة، تعريب عبد الهادي الميداني، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٤م، ص ٢٢٢.

[٣] خلود قاسم: التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي، خلود قاسم: التعليم في ظل الاقتصاد المعرفي، مقال في جريدة الإدارة اليوم، ص٧، ابريل ٢٠١٧م، ص ٧.

M. Zairi, M. ALAZMI: Knowledge management: A Proposed Taxonomy, international Journal of applied quality management, volume 2, Issue 2, special edition, p5.□

[٤] سهير صفوت: حوار عن كيف يمكن الارتقاء بجودة التعليم الجامعي! ، مقال في جريدة الإدارة اليوم، عدد ابريل ٢٠١٧م، ص ١٢.

(1) UNESCO, world conference on higher education, Higher education in the Twenty- First Century: Vision and action 9 October 1998, p1.

(٢) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م، ص ١٥٣.

[٣] خالدة هناء سيدهم: دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة، دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية بين استراتيجيات النجاح ورؤية مستقبلية للتكامل، ٢٠١٣م، ص ١٧.

[٤] سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي: إدارة الإبداع والإبتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦م، ص ٢٠.

[١] سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي: مرجع سابق، ص ٢٠.

[٢] نيفين حسين محمد: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول، دراسة حالة دولة الامارات، ىادارة التخطيط ودعم القرار ، اغسطس ٢٠١٦م، ص ٣-٤.

[٣] حميدي زقاي: نموذج معوقات الابتكار في قطاع التعليم العالي من منظور طلاب الماستر، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعيدة، باستخدام أسلوب التحليل المشترك، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة ٢، العدد ١٤، جوان ٢٠١٦م، ص ١٢٨.

[٤] جيمس أم هيجنز: تجدد أو تبدد، مقارنة بين أسرار الابتكار في الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، مجلة إدارة الابتكار، السنة الرابعة، العدد ٢١، نوفمبر ١٩٩٦م، ص ٢.

[١] نيفين حسين محمد: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول، دراسة حالة دولة الامارات، ىادارة التخطيط ودعم القرار ، اغسطس ٢٠١٦م، ص ٤-٥.

[١٤] مجتمع المعرفة وإمكانيات التنمية، قراءات فلسطينية في تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م، ص٣٩.

[١٥] مارك دودجسون وديفيد جان: الابتكار ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢٩.

[١٦] جون إي فلاهرتوني: بيتر داركر مطور الفكر الإداري، ترجمة: مروان أبو حبيب، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤م، ص٣٤٥.

[١٧] ياسر الصاوي: إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧م، ص٥٤-٥٥.

[١٨] السابق: ص٦٥-٦٦.

[١٩] تقرير المعرفة العربي: نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤسسة فهد راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة دبي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠٠٩م، ص٥٣.

[٢٠] الحسين سليمان بن سالم: الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة، ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان، ٤-٥ ربيع الأول، ١٤٣٠ه، وانظر أيضًا: محمد خليفة صديق: إفريقيا والتحول إلى مجتمع المعرفة .. التحيات والرهانات، بحث منشور في مجلة ذوات ، تحت عنوان العرب واقتصاد المعرفة، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، العدد١٨، ٢٠١٥م، ص ٣٠-٣١.

[٢١] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣م، نحو إقامة مجتمع المعرفة، الأردن، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص ١١-١٢.

[٢٢] مارك دودجسون وديفيد جان: الابتكار ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢٩.

[٢٣] نيفين حسين محمد: دور الابتكار والابداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول، دراسة حالة دولة الامارات، ىادارة التخطيط ودعم القرار ، اغسطس ٢٠١٦م، ص ٤.

[٢٤] مارك دودجسون وديفيد جان: الابتكار ، ترجمة زينب عاطف سيد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢٥.

[٢٥] حميدي زقاي: نموذج معوقات الابتكار في قطاع التعليم العالي من منظور طلاب الماستر، دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعيدة، باستخدام أسلوب التحليل المشترك، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة ٢، العدد ١٤، جوان ٢٠١٦م، ص ١٢٨-١٢٩.

[٢٦] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، الناشر مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الانسانية المملكة العربية السعودية و المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، ٢٠١٧م، ص ٦٣.

[٢٧] علي ليلة: الشباب العربي تأملات في ظواهر الإحياء الديني والعنف، دار المعارف، ط٢، ١٩٩٣م .. ص١١٨.

[٢٨] عوده راشد الجيوشي: الابتكار في التعليم العالي: التحدي والاستجابة، مقال منشور في جريدة الأيام الإلكترونية، العدد ١٠١٣٨، بتاريخ ١٠يناير ٢٠١٧م، وهو متاح على الرابط التالي:

http://www.alayam.com/Article/alayam-article/405099/الابتكار-في-التعليم-العالي-التحدي-والاستجابة.html

[٢٩] نعيمة محمد أحمد: ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٦م، ص ٦٣٢

[٣٠] ياسر الصاوي: إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع، ص٦٤، ٢٠٠٧م.

[٣١] سعيد عبد الله حارب: مستقبل التعليم وتعليم المستقبل، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠١م، ص١٧-١٨.

[٣٢] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مرجع سابق، ص١٢٩.

[٣٣] نحو مجتمع المعرفة سلسة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي، الاصدار الأول مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٥ه، ص ٤٨.

[٣٤] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مرجع سابق، ص١٣٠.

[٣٥] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مرجع سابق، ص٢١٧.

[٣٦] السابق ، ص١٤٥.

[٣٧] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي، تونس، ٢٠٠٥م، ص٨.

[٣٨] مقال منشور في جريدة المصري اليوم الإلكترونية تحت عنوان "أرقام صادمة تتوافق مع مركز مصر الـ ١٣٩ في

جودة التعليم حول العالم"، وهو متاح على الشبكة العنكبوتية على الرابط التالي: http://lite.almasryalyoum.com/extra/104694،

[٣٩] نادر أبو شيخة: إدارة الموارد البشرية – إطار نظري وحالات عملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص٦٧.

[٤٠] Terry Meyer :Talent Management, Disclaimer, Arab British Academy For Higher education, 2005,p.4.

[٣] محمد كيال وميسون دشاش:المنهج التشاركي في إصلاح المناهج الأكاديمية- دراسة حالة على كلية طب الأسنان جامعة دمشق- سوريا، بحث منشور ضمن أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي الموسوم بـ" نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات والمسؤوليات الاجتماعية"، القاهرة، يونيو ٢٠٠٩م، ص٨٣٠.

(٤] نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، إبريل ١٩٩٤م، ص ٣٦٧.

(١] السابق، ص٣٧٠.

٤٤] محمد سيد أبو السعود: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس، ص ١٣، ٢٠٠٩م..

٤٥] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مرجع سابق، ص ٦٣.

٤٦] أحمد حسن صالح: التحديات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، مج٣٥، ع ٢، ٢٠١٥م، ص٦٩.

٤٧] محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية، ص٣٦

٤٨] نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، ٢٠١٢م، ص ١٢-١٣.

٤٩] عبود نجم : الإدارة والمعرفة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص٤٦٩.

٥٠] عوده راشد الجيوشي: الابتكار في التعليم العالي: التحدي والاستجابة، مقال منشور في جريدة الأيام الإلكترونية، العدد ١٠١٣٨، بتاريخ ١٠يناير ٢٠١٧م.

٥١] أشرف السعيد أحمد محمد: أدوار رؤساء الأقسام الأكاديمية لتطبيق إدارة المعرفة بالجامعات المصرية ، بحث مقدم في المؤتمر الدولي التاسع: التعليم في مطلع الألفية الثالثة: الجودة- الإتاحة- التعليم مدى الحياة، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مج ٢، ص ٨٧٣، ٢٠١٠م.

٥٢] محمد سيد أبو السعود: تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، مارس، ص ١٦، ٢٠٠٩م.

٥٣] نوال نصر: العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل في مصر، بحث مقدم في المؤتمر القومي السنوي التاسع العربي الأول: التعليم الجامعي العربي عن بعد- رؤية مستقبلية، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ص٤٨٨، ٢٠٠٢م.

٥٤] محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية، ص٣٨.

٥٥] حسام الدين حسن عطية: تصور مقترح لتطور جودة برامج البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في ضوء مقومات مجتمع المعرفة والاتجاهات الحديثة المعاصرة، بحث في المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠١٢م، ص ٣٦٤.

٥٦] سهير صفوت وآخرون: نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مرجع سابق، ص١٥٦-١٥٧.

٥٧] عوده راشد الجيوشي: الابتكار في التعليم العالي: التحدي والاستجابة، مقال منشور في جريدة الأيام الإلكترونية، العدد ١٠١٣٨، بتاريخ ١٠يناير ٢٠١٧م.

[٥٨] عوده راشد الجيوشي: مرجع سابق

[٥٩] خالد حسن علي الحريري: العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص دورها في تحقيق التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، اليمن، ٢٠١٠م.

[٦٠] عوده راشد الجيوشي: مرجع سابق

[٦١] محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، كلية التربية ، جامعة الاسكندرية، ص٣٧.

[٦٢] خالد بن سعد بن محمد السليمي: نموذج مقترح لنظام التعليم العالي الاهلي في ضوء تجربة بعض الدول العربية، مطبوعات جامعة أم القرى، الأردن، ٢٠١٠م، ص٦٠.

[٦٣] مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، الجمهورية التونسية، وزارة التعليم والبحث العلمي، اللجنة الوطنية للإصلاح، ٢٠١٥م، ص١٨.

[٦٤] دين كيث سايمنتن: العبقرية والإبداع والقيادة، ترجمة شاكر عبد الحميد، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد١٧٦، ١٩٩٣م، ص ١١٣-١١٤.

[٦٥] نعيمة محمد أحمد: ضمان جودة التعليم العالي في إطار مجتمع المعرفة، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٦م، ص ٦٣٢.

[٦٦] نشأت إدوار أديب: الثقافة السياسية للشباب الجامعي في المجتمع المصري _ دراسة للروافد الرئيسة لتشكيل الثقافة السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩م، ص ٢٩.

[٦٧] مراد وهبة: رؤية فيلسوف لمصر ما بعد الثورة، ضمن أعمال مؤتمر " ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر" المنعقد في معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة في الفترة ١٣-١٤ يوليو ٢٠١٣م، ص ٤٩.